وإن العبد ليس له فيه إلاّ التصرف الذي يرضي ا، فيثيبه على ذلك الجنة، فمن أنفق منها في حقوق ا وهان عليه الإنفاق منها ـ كما يهون على الرجل النفقة من مال غيره إذا أذن له فيه ـ كان له الثواب الجزيل والأجر العظيم). ثم قال:(وهذا يدل على أنها ليست بأموالكم في الحقيقة، وما أنتم فيها إلاّ بمنزلة النواب والوكلاء، فاغتنموا الفرصة فيها بإقامة الحق قبل أن تزال عنكم إلى من بعدكم)(1).

وهذا الاستخلاف الإلهي للإنسان على الأرض ليس استخلافاً دائماً، بل محدوداً بحدود وضعها ا سبحانه وتعالى عندما قدر آجال الناس، وأن الدنيا زائلة لا محالة...، كما أن هذا الاستخلاف ليس استخلافاً مطلقاً، بل بينت الشريعة أصوله وقواعده، فلم يترك أمر الناس على هذه الأرض فوضى دون تنظيم، فهو مقيد بقيودٍ شرعها ا سبحانه حددت مداه وكيفيته، ووضحت طريقة الانتفاع والتمتع بما سخره ا سبحانه للإنسان.

يقول ابن العربي في تفسيره:(فخلقه سبحانه وتعالى الأرض، وإرساؤها بالجبال، ووضع البركة فيها، وتقدير الأقوات بأنواع الثمرات وأصناف النبات إنما كان لبني آدم تقدمة لمصالحهم، وأهبة لسد مفاقرهم).

ثم بين: أنه لو أبيح جميع ما في الأرض لجميع الناس جملة منثورة(لأدى ذلك إلى قطع الوصائل والأرحام، والتهارش في الحطام، لذلك بين ا لهم طريق الملك، وشرح لهم مورد الاختصاص، وقد حصل في هذه الحال تقاتل وتهارش وتقاطع، فكيف لو شملهم التسلط وعمهم الاسترسال؟)(2).

وبذا يظهر: أن المستخلفين ليسوا أحراراً في التصرف فيما استخلفوا فيه كيف

---

1 ـ أنظر ـ للمزيد من النصوص ـ مؤلفات: الطبري، والزمخشري، وابن كثير والآلوسي، والجصاص وابن رجب، والغزالي، وابن السبكي، وابن عرفة، وغيرهم. والدكتور عبد السلام العبادي الملكية في الشريعة الإسلاميّة 1: 407 ـ 413.

2 ـ ابن العربي أحكام القرآن 1: 14.